جدول رقم (١٠)

احصائية الملكية الصناعية في بعض الأقطار العربية عام ١٩٨١

القطر	براءات الاختراع الممنوحة خلال عام ١٩٨١ للمقيمين	لغير المقيمين	التصاميم الصناعية العالمية حسب بلد المنشأ
البحرين	١	٢٩	—
تونس	٢٥	١٥٢	٢٣
الجزائر	١٤	—	—
الصومال	٢	١٤٣	—
العراق	١٣	٤٥	—
مصر	٨	٢٤٩	١٢
المغرب	٣١	٢٨١	١١٦

المصدر: احصائيات الملكية الصناعية، ١٩٨١ (جنيف: المنظمة العربية للملكية الفكرية، [د. ت.]) □

■ ندوة المستقبل العربي

ماذا يحدث في لبنان؟

عقدت هذه الحلقة النقاشية بمقر مكتب مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، بتاريخ ١٣ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٨، وشارك فيها (حسب الحروف الهجائية):

أ. الياس سابا

سياسي واقتصادي ونائب رئيس وزراء سابق في لبنان.

أ. طلال سلمان

رئيس تحرير جريدة السفير في بيروت.

د. سامي عون

استاذ فلسفة وعلوم اجتماعية في معهد العلوم الاجتماعية بالجامعة اللبنانية.

أ. معن بشور

رئيس تحرير مجلة المنابر في بيروت.

أ. سمير فرنجية

مدير مؤسسة الدراسات اللبنانية في بيروت.

أ. منح الصلح

سياسي ومفكر لبناني.

ادار الندوة: **أ. جوزف مغيزل**

محام وعضو مجلس امناء مركز دراسات الوحدة العربية ورئيس الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان.

● أ. **جوزف مغيزل**: منذ أكثر من شهرين وحتى هذا اليوم نعيش في لبنان أزمة دستورية مظهرها الرئيسي عجز المجلس النيابي اللبناني عن انتخاب رئيس جمهورية جديد يحل محل رئيس الجمهورية الذي انتهت مدته في ٢٣ أيلول/ سبتمبر، الشيخ أمين الجميل. ففي محاولة أولى دعا رئيس مجلس النواب في ١٨ آب/ اغسطس لانتخاب الرئيس الجديد، لكن لم تنعقد الجلسة، وكلنا يعلم أن النواب او أن عدداً كبيراً منهم منع من الوصول إلى المجلس النيابي لاستكمال النصاب القانوني الذي لا بد منه دستورياً لجواز انتخاب رئيس جمهورية. ونعلم أيضاً أن عدداً من النواب الذين لم يستطيعوا الحضور تذرعوا بمكان انعقاد الجلسة. ففي لبنان، كما نعلم جميعاً، يوجد مكان أساسي لمجلس النواب في ساحة النجمة، وبسبب الأحداث أنشىء مكان مؤقت في إحدى الفيلات المعروفة بـ «قصر منصور» في مكان يقع بمنطقة بين القسمين الغربي والشرقي من بيروت. وقد رأى رئيس مجلس النواب ألا تعقد جلسة الانتخابات الرئاسية في هذا المكان المؤقت وانه من الأفضل أن تعقد في المكان الأساسي أي في ساحة النجمة، فقال بعض النواب الذين يقيمون في المنطقة الشرقية من بيروت بأنهم، لأسباب أمنية، لا يستطيعون الوصول إلى ذلك المكان للانتخاب. وبالنتيجة تعطلت جلسة الانتخابات الرئاسية، ومنذ ذلك الحين تعذر عقد المجلس النيابي لاجراء الانتخابات. ونرى أنفسنا أمام مأزق، هذا المأزق أدى إلى مأزق آخر هو تعيين حكومة عسكرية في آخر ساعات ولاية رئيس الجمهورية السابق، رفضها قسم من اللبنانيين لا بل نصف اللبنانيين، وأصرّ هذا النصف الرافض على أن يبقي على الحكومة السابقة كحكومة شرعية تواصل عملها. ولذلك نرى أنفسنا الآن أمام حكومتين: حكومة عينها رئيس الجمهورية السابق، وحكومة تعتبر نفسها بفعل العرف الدستوري شرعية. فأصبحنا في مأزق ذي وجهين: مأزق فراغ مركز رئاسة الجمهورية، ومأزق الحكومتين المتنافستين. هل هذه المظاهر الدستورية هي تعبير عن مأزق أخرى؟ أم انها تعبير عن مشكل دستوري وقانوني فقط؟ وسيشارك الحاضرون، أ. سمير فرنجية، أ. معن بشور، أ. منح الصلح، د. سامي عون، أ. طلال سلمان وأ. الياس سابا بالإدلاء بآرائهم للإجابة عن هذا السؤال. ابتدىء بالأستاذ الياس سابا.

○ أ. **الياس سابا**: في الواقع وبتبسيط كبير، ان المشكلة التي نعيشها اليوم هي وجود حكومتين، وتعطيل عملية انتخاب رئيس الجمهورية خلال الفترة الدستورية، وقد يكون من الصعوبة أو من الاستحالة انتخاب رئيس جديد للمجلس النيابي. وهناك شيء من التبسيط بأن يقال إن هذه المشكلة هي مشكلة قانونية دستورية. في الواقع هذه المشكلة ليست سوى الحلقة الأخيرة أو حلقة المرحلة المستجدة من مراحل المشكلة في لبنان، أو الصراع الدائر فيه منذ أكثر من ثلاثة عشر عاماً. الأمر الذي فجّر المشكلة التي نعيشها اليوم، وهذه المشكلة هي مشكلة الفراغ القانوني أو الدستوري في المؤسسات، هي استحقاق انتخابات رئاسة الجمهورية عام ١٩٨٨ وتعذر التوصل إلى نوع من الاتفاق بين الفرقاء اللبنانيين، كحد أدنى، على موضوع تجاوز هذا الاستحقاق، مرحلياً على الأقل، رغم استمرار الخلاف على القضايا الأساسية الأخرى. فحتى أوائل شهر آب/ اغسطس، كانت غالبية اللبنانيين تظن أن الانتخابات الرئاسية ستجري بسهولة وأنه سيتم انتخاب رئيس يتفق عليه داخلياً وإقليمياً ودولياً، بسبب التوافق الاقليمي والدولي الذي كنا نشهد مظاهره. ويبدو أن غالبية اللبنانيين كانت على خطأ، ذلك أن التمهيد والتحضير للانتخابات الرئاسية لم يتما قبل الموعد الدستوري، فعوض أن تنفجر هذه المشكلات بدءاً من أول عام ١٩٨٨، عام الانتخابات الرئاسية، فقد تأجل الانفجار إلى موعد الجلسة الأولى للانتخاب أي في ١٨ آب/ اغسطس (في المقر المؤقت للمجلس في قصر منصور)، ولم يكن التذرع من قبل الذين

لم يحضروا الجلسة مكان انعقاد الجلسة بل كان التذرع أنه لا يوجد غير مرشح واحد. ولا أدري لماذا لم يتم ترشيح مرشح آخر. كما كان التذرع أن بعض النواب منعوا من حضور الجلسة، وصار هناك جدل حول ما إذا كانت السلطة الأمنية من قوى أمن وجيش قد قامت بمهماتها في تأمين سلامة وصول النواب إلى المقر المؤقت للمجلس النيابي في قصر منصور. إن هذا يعني أمرين: **الأول**، عدم تمكننا من انتخاب رئيس للجمهورية حتى اليوم، **والثاني**، صعوبة انتخاب رئيس لمجلس النواب في ١٨ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٨.

نعود إلى الخلاف الأساسي المستحكم في لبنان، أي الأسباب الداخلية والخارجية له. فقد تبين عدم استعداد الفرقاء اللبنانيين أو عدم تمكنهم، من أن يتفقوا على انتخاب رئيس للجمهورية وعزل موضوع انتخاب الرئيس عن المشكلة اللبنانية ولو تم ذلك لكان بالامكان انتخاب رئيس ما، كان يسمى بمصطلحات ما قبل ١٨ آب/ اغسطس «رئيس ادارة أزمة» وليس «رئيس حل». لقد كان الجدل أننا نريد رئيس حل وليس رئيس ادارة أزمة. وبتقديري أن الخطأ حدث عندما ركزنا على رئيس حل دون أن نقوم بأي شيء من التوافق، أو حتى بالحد الأدنى من التوافق، كي نتمكن من انتخاب رئيس حل. فمن ناحية كنا نطالب برئيس حل، أي رئيس ينهي الأزمة، ومن ناحية ثانية لم نقم بالتحضيرات اللازمة لانتخاب رئيس حل.

وتحديداً، أودّ أن اركز على أن موضوع مكان الجلسة لاجتماع مجلس النواب، وهل تكون في المقر المؤقت للمجلس في قصر منصور، أو في المقر الدائم للمجلس في ساحة النجمة، كلمة حق أريد بها الباطل، لأن الجلسة الأولى التي دعي إليها لانتخاب رئيس للجمهورية كانت في المقر المؤقت للمجلس في قصر منصور، والفريق ذاته الذي رفض أن ينزل إلى ساحة النجمة رفض في ١٨ آب/ اغسطس أن يحضر الانتخابات في قصر منصور، كما أخذ يطالب بذلك بعد أن حددت ساحة النجمة كمقر للاجتماع الثاني للمجلس لانتخاب رئيس الجمهورية. وقيل إن المشكلة هي أنه يوجد فريق من اللبنانيين طرح اسم مرشح واحد لرئاسة الجمهورية، ونحن لا نقبل بمرشح واحد، دون أن نتمكن من أن نحصل على جواب. لماذا لم يتم في ذلك الوقت ترشيح منافس للمرشح الواحد؟ إذاً فإن المشكلة المطروحة والتي هي أجزاء صغيرة من مظاهر الأزمة اللبنانية المعقدة والتي لها جذور تتعلق بنظام الحكم الداخلي، كما أنها تعني أنه على الرغم من ارادة الفرقاء، لها علاقة بموقع لبنان في الوطن العربي والذي اتفق على تسميته موضوع «هوية لبنان»، كما أنه من الطبيعي أن تكون لها علاقة بالصراع الاقليمي والدولي الذي ينعكس على الساحة اللبنانية.

● أ. **جوزف مغيزل**: عندما نقول ادارة أزمة أم حل أزمة، نعني، أ. سلمان، أن هناك أزمة خلف تعطيل جلسة الرئاسة، فهل يمكن تحديدها بشكل واضح نجمع عليه أم أن الأمر سيبقى مستحيلاً كما نسمع في تصريحات وأقوال الفرقاء السياسيين، كل منهم يراها على هواه وبالتالي لا نرى تحديداً للازمة ولا حلاً؟

○ أ. **طلال سلمان**: لا أعرف إذا كنا نريد أن نتفق على أنه يوجد تحليل بسيط جداً. ولا أدري إذا كانت التحليلات البسيطة مقبولة في بلدنا. إن علاقة لبنان مع سوريا حميمة وحتمية من حيث المبدأ وبقوة التاريخ والجغرافيا، فكيف إذا أضيفت هذه الحقائق لواجبات الصراع العربي - الاسرائيلي وبخاصة أنه لا نهاية ملحوظة له في المدى المنظور. إن طبيعة لبنان معقدة جداً لاحتشاد جميع الأديان والعقائد وصراعات العالم فيه، لذلك فإنه من المستحيل أن يتصور احد حلاً جاهزاً له، على ضرورة هذا الحل. فالحل الأنسب للبنان لا يمكن توافره أو ابتداعه بمعزل عن الحل

المرتجى لأزمة المنطقة، وهو الحل المفتقد حتى الآن. وفي تقديري كان الكلام دائماً عن ادارة الأزمة أو حل الأزمة فيه نوعاً من «التفنيص». فمن يقدر أن يحل أي أزمة في أي مكان من الدنيا، فكيف والأمر يتعلق بأزمة لا حدود لها ودون أن يتحكم هو بمعطياتها وتطوراتها؟ إنها أزمة مفتوحة للعالم ومن المستحيل أن يقدر أحد على حلها. أما التعبير الثاني وهو «ادارة الأزمة» فإنه تعبير سخيف، فالذي عجز عن الحل هو عاجز أيضاً عن الادارة. ولكن من الممكن استخدام تعابير أفضل وأقرب إلى الواقع وهي «التكيف معها» و «التلاؤم معها» أو «التواؤم معها»، للحد من أضرارها. ومن يحسن قراءة الخريطة الدولية والصراع الاقليمي والدولي بمقدوره أن يلاحظ المضاعفات الخطيرة وامكانية التكيف مع المستجدات وأن يكون حاضراً لمفاجآتها.

وهنا أودّ أن أتوقف أمام مثال تعودنا أن نستخدمه للتعبير عن ادارة الأزمة، ومن باب التشهير، وهو عهد الرئيس الياس سركيس وطريقة تصرفه في مواجهة طور محدد من أطوار الأزمة اللبنانية. وفي رأيي أن السنة الأولى من عهد الياس سركيس كانت جيدة وكانت كل الأمور تسير بشكل جيد، ولكن في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧ طار الرئيس أنور السادات إلى القدس المحتلة وخلق واقعاً سياسياً جديداً في المنطقة وفي العالم بأسره. فماذا يقدر أن يفعل الياس سركيس؟ بالنسبة إلينا الياس سركيس قبل زيارة العار هذه هو نفسه بعد الزيارة، أي المعروف بطيبته وحسن أخلاقه. ولكن هل تراه كان قدراً على تحمل مسؤولية الوضع الناشيء والضغوط الممارسة عليه؟ كان هناك مشروع حل ما، ولكن ذلك كله انهار، وانهار بفعل التطور الأخير في الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وقد خلق هذا واقعاً سياسياً جديداً تماماً وشل حركة الياس سركيس.

توجد حقيقة ثانية وهي أننا نعيش في منطقة مفتوحة للتطورات، ولم نعرف كيف نفهم حركة هذه التطورات، ونتكيف مع ضروراتها، في حين عرفت بعض الأنظمة العربية كيف تحمي مواقعها وبلدانها من التأثيرات أو الانفجارات الهائلة التي شهدها العالم وتشهدها المنطقة في الأعوام الأخيرة.

● **أ. جوزف مغيزل**: إذا اعتبرنا أن الذي حصل من تعطيل ليس مقصوداً بحد ذاته وإنما هو مظهر لأزمة حقيقية، فهل نقدر أن نحدد نوعية هذه الأزمة سواء داخلياً أم خارجياً د. سامي عون؟

○ **د. سامي عون**: لا أعتقد أن المشروع السياسي ـ اللبناني الذي حقق كياناً ودولة استنفد أغراضه وقيمته ومشروعيته داخل الوطن العربي على الرغم من اهتزازه تحت وطأة التحولات في الصراع العربي ـ الاسرائيلي. إذاً لا غرابة أن يعيش لبنان واقعاً جغراسياسياً في منطقة بركانية، منطقة زلزال، ولهذا من الصعب أن نضع رؤية ونحاول أن ننفذها بشكل املائي على الواقع.

طبعاً، هناك قسم من الأزمة داخلي ويمكن أن يكون اللبنانيون مسؤولين عن ادارته أو تحسينه أو عقلنته أو الدفع به باتجاه الحل. ولكن لا شك في أن الجانب الأكبر والحاسم من الأزمة اللبنانية هو بيد الخارج، والخارج هنا فيه لاعبان كبيران هما الولايات المتحدة الأمريكية وسوريا. ولا شك في أن الفريق اللبناني، بشكل عام، كلبنان والطبقة السياسية اللبنانية، مسؤول بشكل أساسي عن الفشل في الدفع نحو سلام لبناني أو نحو تهدئة الأمور في لبنان. ولكن لا شك في أنه مشلول تجاه أي تنسيق بين القوى الاقليمية والقوى الدولية. الخارج هنا، وتحديداً في الأزمة التي نحن أمامها، هو أمريكا وسوريا. ففي جلسة ١٨ آب/ اغسطس، كان المعرقل الأساسي ليس أي

فريق لبناني بل هو الولايات المتحدة الأمريكية. ومما يدعو للعجب ان في جلسة ٢٢ أيلول/ سبتمبر، وجد فريق لبناني اعترض على توافق دولي اقليمي و «نجح» في اعتراضه. وهنا فإن السؤال حول العلاقة بين الداخل والخارج، سؤال مهم. ولا شك في أن الفريق اللبناني، وتحديداً هنا الماروني من النخب السياسية المارونية الفاعلة، كان في اعتراضه على جلسة ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨ قد عبر عن توافق في مصالح معينة عربية ولبنانية ودولية في عدم اجراء انتخابات يتم عبرها، بشكل أو بآخر، فرض اسم مرشح. طبعاً لا يوجد من يحبذ الفراغ الدستوري. وبقدر ما كانت هناك أخطاء بشكل ما في أسلوب ادارة وتسليم السلطة من قبل رئيس الجمهورية، فقد كانت هناك أخطاء أيضاً في أسلوب ادارة الأزمة من الخارج، عربياً وأمريكياً، فالأسلوب كان مملوءاً بالأخطاء حيث يبدو أنهم كانوا يستعجلون فرض حل غير ناضج أو مستقيم أو كامل. من هنا أتى ما أسميه المأزق الدستوري، وهو في النهاية ليس مأزقاً دستورياً بحتاً، إنما هو مأزق نشترك فيه مع المأزق العام داخل الواقع العربي، ونشترك فيه أيضاً مع مأزق دولي، وهو يختصر في كلمة أساسية هي انه لم يتحدد حتى الآن فيما إذا كان الوفاق الدولي يشمل كل الشرق الأوسط أو لا يشمله. فواضح تماماً أن الوفاق الدولي غطى منطقة الخليج، ولكن حتى الآن لا نعرف إذا ما كان هذا الوفاق الدولي قد بدأ يغطي، أو في نيته أن يغطي، ما يسمى الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

● **أ. جوزف مغيزل**: بعد أن توقفت الحرب العراقية ـ الايرانية شاع الرأي القائل بأن الانفراج سينعكس مباشرة خيراً على لبنان، ومن مظاهر الانعكاس أن الانتخابات الرئاسية سوف تحصل، وأصبحنا كلنا نقول ونسمع من يقول بأن الانتخابات لا بد حاصلة في موعدها. حتى أن السفارات ورؤساء الأحزاب ورجال الدين ومعظم الناس كانوا يقولون يومياً مثل هذا القول، وإذا بنا نفاجأ بأن ما كنا نتوقعه وكان يتوقعه الكثيرون كان حلماً لم يتحقق. فكيف يُفسر أو يحلل ذلك أ. منح الصلح؟

○ **أ. منح الصلح**: أتصور أن انتكاسة العمل العربي المشترك وانتكاسة التضامن العربي بخاصة بعد مؤتمر بغداد الذي كرس وجود محورين عربيين، مصر من جهة والعرب كافة من جهة ثانية. ومن ثم كل المحاور المختلفة داخل المحور العربي. هذه الثغرة، التي حصلت في التضامن العربي والعمل العربي المشترك، كان من المتوقع أن يدفع ثمنها لبنان. إن سوريا هي الدولة الأقوى في لبنان والأكثر أهلية للعب دور فيه. ولكن سوريا تنجح في لبنان نجاحاً أكبر عندما تكون مفوضة من قبل التضامن العربي، ومؤسسة العمل العربي المشترك. وهذا ما يفسر الانطلاقة الناجحة والجيدة التي انطلق منها الوجود السوري في لبنان على أثر مؤتمري الرياض والقاهرة. في ذلك الوقت كنا نشعر جميعاً أن سوريا قادرة على أن تفعل ما تريده لمساعدة لبنان والأخذ بيده ومعاونته. ولكن بعد تفرق الصف العربي بشكل كامل، وجدنا هذا التفرق ينعكس على الساحة اللبنانية ويزيد من تعقيداتها. إن لبنان في حاجة ماسة إلى وجود عربي قومي إلى جانبه وإلى تضامن عربي، ليس لأن التضامن هو تجميع لقوى جديدة فقط بل لأن التضامن يمثل محصلة اتجاهات فكرية متعددة، ويمثل مصالح متعددة وتوازناً معيناً، وهو بالضرورة معتدل وواقعي في التعامل مع لبنان. إن العرب الأقوياء والعرب المتضامنين يكونون دائماً واقعيين وعمليين في محاولة حل الأزمة اللبنانية. ولكن عندما يكون هناك تفرق في الصف العربي يكون جانب الصواب الكامل عند أي فريق عربي أو قطر عربي غير متوافر، لأن من طبيعة التفرق املاء الحدة والتطرف على الأطراف، وهذا ينتقل إلى الساحة اللبنانية. فلو كان هناك قدر معين من التضامن العربي، لكانت

الأزمة اللبنانية أقل تفجراً مما هي عليه الآن ولكان الحل ممكناً. فالمشكلة اللبنانية بهذا المعنى عربية وهي مظهر من مظاهر الضعف والتفرق وعدم وجود التنسيق القومي في البلدان العربية ازاء قضية مهمة. ومن المفارقات التي تصرخ في الدلالة على شذوذ الوضع اللبناني الحالي أن أضعف بلد عربي يوضع بمفرده وجهاً لوجه أمام اسرائيل والصهيونية ويطلب منه وحده أن يكون ساحة المعركة، في الوقت الذي يوجد فيه تفرق كامل في الصف العربي وعدم وجود أي استراتيجية نحو هذا البلد. فالانفجار الذي تم في لبنان هو انفجار في الاستراتيجية العربية لمواجهة اسرائيل، وهو انفجار في النظام العربي العام، وفي الوقت ذاته انفجار يتعلق بتكوين النظام اللبناني.

● أ. **جوزف مغيزل**: من كل ما سمعناه يبدو من الواضح أن هنالك خلفية عربية أو دولية، وخلفية داخلية للأزمة، وانه في معظم الأحيان عندما نسمع القوى السياسية الداخلية يتبين لنا أن الجميع يريد الإبقاء على لبنان موحداً، وفي الوقت ذاته يدلي كل فريق بمطالب من هذا اللبنان الموحد تتضمن بالنتيجة حواجز تحول دون الالتقاء. وكذلك على الصعيد الدولي، العربي أو الأجنبي، عندما نحاول أن نرى ماذا في القضية اللبنانية من علاقة مع الوضع العربي العام والمطالب العربية والصراع الدولي، نرى أيضاً أن هنالك من يدعو إلى إبقاء لبنان موحداً في سيادته ومؤسساته. وفي الوقت ذاته يتقدم بمطالب ويقوم بسياسة تفجر الخلافات الداخلية. كيف يمكن أن نرى خيطاً أبيض بين كل هذه التلاقيات والتناقضات؟

○ أ. **معن بشور**: في الحقيقة، للاجابة عن هذا السؤال الشديد التعقيد، أعتقد أنه لا بد من القاء نظرة سريعة جداً على خلفية الأزمة اللبنانية أو المحنة اللبنانية، الخلفية الداخلية والعربية. وقد أشرنا منذ بداية انفجار الحرب أنه يوجد في لبنان أزمتان لا أزمة واحدة. فهناك أزمة نظام كان عاجزاً عن الاستمرار، وهناك أزمة حركة تغيير عاجزة عن التغيير. لقد عشنا هذه السنوات الطويلة نراوح بين الأزمتين. نظام تبدو عليه مظاهر التفكك والانهيار والتآكل والاضمحلال، وحركة تغيير عاجزة عن إحداث أي تغيير. لا بل أكثر من ذلك، إن هذا النظام وهو يدافع عن نفسه بوجه عجزه، يضطر إلى الاحتماء بقوى متناقضة بشكل صارخ مع بعض سماته وطبيعته الأساسية. فالنظام اللبناني كما نعرف، ذو سمات ليبرالية تقوم على فكرة التعايش والتسامح. وإذ به يجد نفسه مضطراً للاحتماء بقوى ذات طبيعة فاشية معادية للديمقراطية تقوم على فكرة رفض التعايش بين المجموعات اللبنانية بل تدعو كل مجموعة لبنانية إلى أن تحيا حياة منفصلة عن الأخرى. في المقابل نجد أن حركة التغيير التي تمتعت بسمات وطنية عروبية ديمقراطية وإلى حد ما علمانية، أصبحت عاجزة عن احداث التغيير المطلوب إلى الدرجة التي تحولت بها أو انكفأت مع الزمن وتراجعت لمصلحة أوضاع وأشكال وأدوات طائفية ومذهبية وميليشياوية، وبالتأكيد لم تعد تمت بالصلة من قريب أو من بعيد لمشروع التوحيد والتغيير. هذا من جهة، ومن جهة أخرى وعلى المستوى العربي فإنني أعتقد أن استمرار الأزمة اللبنانية خلال هذه الفترة مرده إلى أن الأمة العربية بشكل عام تعيش حالة صراع ومقاومة مع أعدائها. وإن هذا الصراع لم يحسم بعد، فلا القوى المعادية استطاعت أن تحقق انتصاراً كاملاً، بدليل موجات المقاومة التي تظهر في بلد وآخر وفي وقت وآخر والتي كان من أبرز مظاهرها في الأعوام الأخيرة، المقاومة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال الاسرائيلي وما أحدثته من تأثيرات مهمة، والانتفاضة الشعبية في فلسطين، وفشل التطبيع في مصر، والتحركات في الجولان وانتهاء حرب الخليج بالشكل الذي انتهت به حالياً، فكل ذلك من مظاهر الارادة العربية. لكن في الوقت ذاته فإن قوى التحرر في

المنطقة، لأسباب موضوعية، وذاتية، وأضعُ أكثر من خط تحت كلمة ذاتية، عجزت أيضاً عن حسم الصراع في هذه المنطقة إلى حد ما لمصلحتها.

لذلك، فإن هذا الصراع لم يستطع أن ينتج في الوقت الحاضر موازين قوى محددة بسبب تدخلات دولية، وبسبب هذا الاضطراب في الوضع العربي العام.

ومن هنا، فبعكس ما حصل في عام ١٩٥٨، كانت هناك قوة عربية متماسكة، وكان هناك أعداء معروفون، فنشأ وضع معين وموازين قوى محددة انتجت تسوية في لبنان.

أما الآن فالقوى المتغيرة غير ثابتة، وكذلك موازينها، لذلك من الصعب جداً أن نكتشف قدرة تهدّئ الوضع في لبنان. والحقيقة أن من المفارقات المهمة أن لبنان الذي أريد له أن يكون محصناً تحصيناً كبيراً، وأحياناً مغلقاً بوجه التفاعلات العربية أصبح أكثر الساحات العربية انكشافاً وتأثراً بما يجري في المحيط العربي.

ومن ناحية أخرى فإنني أعتقد أن ما يوضع من مطالب وشروط من هنا أو هناك في لبنان أو في المنطقة، ليست هي سبب استمرار الأزمة.

وإذا كان لي من موقف، فأنا أعتقد أن وحدة لبنان يجب أن تكون فوق كل اعتبار ويجب أن تخضع كل المطالب الأخرى لمصلحة حماية الوحدة، وليس وضعها كشرط من شروط الوحدة. وأعتقد أن وحدة لبنان من الناحية الوطنية والقومية هدف يستحق أن تخضع كل الأهداف الأخرى له، وأن تبذل كل التضحيات من أجله، لأن هذا الهدف لا يتعلق عليه وجود لبنان وحده، فإذا، لا سمح الله، ضربت الوحدة اللبنانية فسيكون هذا مدخلاً لضرب وحدة المنطقة كلها، فالمسألة إذاً ليست مسألة مطالب ومطالب مضادة لأن كثيراً من المطالب التي أثيرت في السابق تم التنازل عنها، واستمرت الأزمة، ومن ثم ارتفعت مطالب جديدة لتستمر الأزمة. فيبدو أنه كان مطلوباً أن تستمر الأزمة في ظل الظروف التي أشرت إليها وكانت هذه المطالب من أجل إعطاء مبررات لبعض القوى لكي تستمر بتأدية دورها في تأجيج الصراع...

● أ. **جوزف مغيزل**: إذا صح القول بأن العوامل الخارجية أدت إلى تأزيم الوضع وتصعيد الخلافات في حين ننادي بالوحدة، الا يعبر ذلك عن مشاكل واقعية مختلف عليها تتطلب أن نجتمع ونتوحد حولها؟ إن الاختباء وراء المكان والأسماء لا يفسر هذا التأزم الضخم فلا يمكن مثلاً أن يكون السبب في الخلاف هو ساحة النجمة أو قصر منصور أو مخايل الضاهر والاتفاق عليهم. لذلك أعتقد أنه يجب أن توضع اليد سواء في الداخل أم الخارج على ما نحن مختلفون عليه وماذا نريد من مطالبنا؟ والدليل على ذلك أنه كان هنالك الاتفاق الثلاثي واحدى عشرة زيارة للرئيس الجميل إلى دمشق، وبيان لمخايل الضاهر والمطالب والحلول الأمريكية، ولم يوصلنا كل ذلك إلى نقطة وفاق. مما يعني أن ما يعلن لا يعبر عن جذور الأزمة ومصادرها الداخلية والخارجية. فماذا تريد منا سوريا مثلاً وماذا تريد منا امريكا ولماذا نسعى إلى وساطتهم ثم نتبرم منها ونرفضها؟

○ أ. **سمير فرنجية**: من المفيد أن نبحث في مسألة كيفية انتخاب رئيس للجمهورية في لبنان. إن الآلية التقليدية تقوم على أساس «شورى» خارجية بين سوريا والغرب و «شورى» داخلية بين المراكز الثابتة في المجتمع اللبناني. ومجلس النواب هو مركز من هذه المراكز الثابتة.

إذا درسنا التجربة الحالية نجد أن في ١٨ آب/ اغسطس لم تجر «الشورى» الخارجية

ففشلت الانتخابات ولم يتم انتخاب رئيس للجمهورية. وفي ٢٢ أيلول/ سبتمبر لم تجر «الشورى» الداخلية ففشلت أيضاً الانتخابات. وأعتقد أنه في تاريخ الانتخابات اللبنانية كانت تجربة ١٩٥٨ أنجح تجربة في التوفيق بين «الشورى» الخارجية والداخلية.

هذه هي القاعدة المعتمدة تقليدياً في الانتخابات اللبنانية. أما تغيير هذه القاعدة فيتطلب أحد أمرين: إما حسم الوضع عسكرياً، كما جرى في عام ١٩٨٢ من خلال الغزو الاسرائيلي الأمر الذي أوصل بشير الجميل إلى سدة الرئاسة، وإما تحديد ميثاق جديد بين اللبنانيين يعاد النظر على أساسه بدور رئيس الجمهورية. إن شروط تغيير القاعدة التقليدية لم تتوافر هذه المرة. ولكننا لم نحترمها (أي القاعدة التقليدية)، وعملنا على تجاهلها الأمر الذي يفسّر المأزق الذي نحن فيه اليوم.

أما حول مسألة المطالب التي ترفعها الفئات اللبنانية المتصارعة، فهناك ملاحظة أساسية يجب أخذها بعين الاعتبار وهي أن المطالب الطائفية وما يقابلها في الجهة الأخرى من ضمانات طائفية ما هي إلّا محاولة لعقلنة الصراع الأهلي وتبرير استمراره. هذا لا يعني بطبيعة الحال أن النظام السياسي لا يحتاج إلى اصلاح جذري ولكن المقصود قوله هو أن الشعارات المرفوعة والتي تتبدل كلما تبدلت الظروف ما هي إلّا غطاء يستخدمه الفرقاء المتصارعون للإبقاء على الحرب الأهلية. فإنني أؤكد ما جاء على لسان أ. معن بشور حول طبيعة الصراع الجاري حين قال إن المشكلة تكمن في أزمة نظام عاجز عن الاستمرار وأزمة حركة تغيير عاجزة عن التغيير.

إن المهمة الملقاة على عاتق اللبنانيين هي كيفية تخطي الطروحات التي يتقدم بها أطراف الحرب الأهلية وليس البحث عن توافق مستحيل بين هذه الطروحات ذلك أنه لا يمكن لقوى الحرب أن تنهي الحرب وتزيل بالتالي مبرر وجودها. إن البحث يجب أن يتركز على مسألة أساسية هي كيفية الابقاء على وحدة لبنان لأننا لا نريد قيام اسرائيل جديدة ولا نريد أن نندم كما فعل غيرنا عام ١٩٤٨.

إن القوى الموجودة حالياً تنقسم إلى فريقين: فريق يعمل على تقسيم لبنان وفريق آخر يعطي للفريق الأول كل المبررات لتقسيم البلاد. الفريق الأول هو صاحب مشروع تقسيمي يعمل من أجله بثبات وعناد. والفريق الثاني الذي يدعي تمثيل مصالح اللبنانيين الأساسية لم يتمكن من انتزاع المبادرة من الفريق الأول، فيواجه الفعل التقسيمي برد فعل من الطبيعة ذاتها يبرر الفعل التقسيمي الأساسي.

هذا العجز عند دعاة التوحيد يفرض علينا جميعاً أن نتحمل مسؤولياتنا وأن نبحث عن السبيل الأفضل للحفاظ على وحدة بلدنا. فهذه الوحدة تبدأ بالمحافظة على كياننا المستقل. والدولة هي التي تجسد هذا الكيان فعليها أن تبقى موحدة. والمؤسسات هي التي تشكل الدولة فعلينا أن نحافظ على وحدتها.

● **أ. جوزف مغيزل**: إن القوى الراهنة، كما يقول أ. فرنجية، تكمل بعضها بعضاً وإن كانت متعارضة. وكل واحدة ترفع بوجه الأخرى مطالب، والمطالب لا تحقق من قبل هذه الفئة أو تلك، والسبب كما قيل هو عجز أي من هذه القوى في التغلب على الأخرى. ثمة شيء نشهده منذ ١٤ عاماً، فهل يمكن أن نتصور تغيير الميزان أو بروز قوة رديئة جديدة من خلال السيطرة الكبرى الضاغطة بين القوى الحالية التي تعطل بعضها البعض؟

○ **أ. الياس سابا**: إن الطرح الذي طرحه أ. فرنجية صحيح نظرياً. هناك مشكلة ومأزق في العمل الوطني. وإن هذا المأزق في العمل الوطني في لبنان ليس موجوداً فقط في المناطق الوطنية بل موجود على كامل مساحة الأرض اللبنانية في ما يسمى المناطق المحررة وفي كل أقطار الوطن العربي. المشكلة هي أن التهديد في هذه المرحلة بالذات، ليس فقط تهديداً للصيغة أو النظام بل تهديد للكيان بفراغ مركز الرئاسة الأولى وبوجود حكومتين، ترعى كل واحدة منهما جزءاً من الشرعية، وتهديد بفراغ السلطة التشريعية بعدم تمكن النواب من انتخاب رئيس للمجلس النيابي. إن هذه المشكلة الآنية تتبدى على جميع المشكلات، فالمشكلة هي الابقاء على مقومات هذا الكيان حتى نتمكن أن نختلف ونتفق ونتصارع على المطالب الداخلية حول المشاركة في السلطة، إذا كانت القضايا موضوعية، وعلى هوية البلد وعلاقته بمحيطه كما تفضل أ. سلمان، وعلى دوره في المجموعة العالمية. إذاً فإن المشكلة الراهنة هي مشكلة استمرار القواعد الشرعية الضرورية لبقاء الكيان. بكلام آخر، إن الهدف الأول هو وحدة لبنان، ومن المفروض أن نتفق جميعاً على وحدة البلد. إنما للأسف، كما قال أ. فرنجية، يوجد فريق تقسيمي يعمل ويجهد بعمله التقسيمي، ويقابل هذا الفريق فريق، سواء عن قلة ادراك أم عن سوء تصرف، قد يعطي، في رأي البعض، الذريعة للعمل التقسيمي. إن هذين الفريقين هما أصحاب القوة المسلحة على الأرض. وفي النهاية فإن الفريقين هما نتيجة إفراز مجتمع الحرب الذي استولى تدريجياً على القرار في لبنان عبر استيلائه على مواقع السلطة. وأهم عمل كان لادخال مجتمع الحرب في أعلى مركز في السلطة في لبنان هو انتخابات رئاسة الجمهورية عام ١٩٨٢ التي حدثت قسراً وفرضاً عبر الاجتياح الاسرائيلي للبنان. هذا هو المشكل. المشكل الذي نعيشه جميعاً اليوم، مهما كان خلافنا حول هوية لبنان أو النظام السياسي أو الاقتصادي أو دور لبنان في المنطقة. فمشكلتنا هي أننا مفرزون إلى فريقين: فريق يمثل مجتمع حرب ويقوم بفرض الرأي بقوة السلاح، وفريق آخر يريد الصراع السياسي ولا يقدر أن يحصل عليه. فالمشكلة إذاً هي أن عملية سيطرة مجتمع الحرب، أو ممثلي مجتمع الحرب، تمت واستكملت عقب خطوة عام ١٩٨٢، والخطوة الثانية المهمة كانت تأليف الوزارة عام ١٩٨٤ بعد مؤتمر لوزان الذي أدخل بقية ممثلي مجتمع الحرب إلى الحكم. ولم يتصرف أحد منهم تصرف صاحب الدولة، بل تصرفوا داخل الدولة بمفهوم وعقلية ممثلي مجتمع الحرب، وانقضوا على الدولة ومؤسساتها، واستمرت العملية حتى الانتخابات الرئاسية الأخيرة. إنني أعتقد أنه لم يكن هناك نية لانتخابات رئاسية عند القائمين على مجتمع الحرب. كما أنه لا توجد نية اليوم لوجود حكومة واحدة، ولو كانت هناك نية لكان من الممكن وجود حكومة واحدة. كما أنه لا توجد اليوم نية للإبقاء على وحدة المجلس النيابي. إنه تيار طغيان ممثلي مجتمع الحرب على مجتمع السلام. فما هو العمل وكيف يمكن أن يتضامن ممثلو مجتمع السلام لمحاربة هذا التيار الفظيع. كنا نأمل قبل الانتخابات أن تكون انتخابات الرئاسة محطة لتجميع ممثلي مجتمع السلام الذين يريدون أن يتنازعوا ويتصارعوا بالأساليب الديمقراطية وليس بقوة السلاح، على أساس أن يكون هناك رئيس جمهورية جديد وأن يتم من خلاله استبعاد العملية التي بدأت عام ١٩٨٢. ووجدنا أن عام ١٩٨٨ هو تكملة لما ابتدىء في عام ١٩٨٢. هنا أود أن أطرح هذا السؤال على نفسي وعلى الحاضرين، وهو ماذا نقدر أن نعمل في الداخل وهل من الممكن أن تعمل الأقطار العربية والوطن العربي على مساعدتنا لكي يتمكن المجتمع اللبناني من اعادة المجتمع الأهلي، وليس مجتمع السلاح، إلى موقع القرار؟

○ **أ. طلال سلمان**: إنني أود أن أكمل تقديري لما حصل في عام ١٩٨٢ بالذات. مع الأسف ان اللعبة السياسية في لبنان بدأت بالتحضير لمعركة الانتخابات الرئاسية وفي التعاطي معها

بطريقة فجة. إذ تصرفت وكأنها معركة تقليدية عادية بين متنافسين، وحجبت بقصد وعن عمد كل الخلفيات السياسية التي شكلت الواقع السياسي الذي نعاني منه الآن. ماذا حصل في العام ١٩٨٢؟ الذي حصل ليس الاجتياح الاسرائيلي للبنان فقط، وإنما زلزال صدع الثوابت في المنطقة بأسرها، إذ حاصر وقهر الارادة العربية عبر بيروت ومنها. وبطبيعة الحال فإن أخطر ما في الاجتياح العسكري أنه فرض علينا أن نخضع لمجموعة من النتائج السياسية الخطيرة التي ضربت وحدة البلاد. فلقد وصل حزب الكتائب إلى سدة السلطة قافزاً إليها من على ظهر الدبابة الاسرائيلية. أي انه اغتصب السلطة في بلد هو في الأصل كيان سياسي. أي انه كيان قام بقرار سياسي اتخذه العرب ووافقوا عليه. فلبنان ليس فرنسا وليس بريطانيا. إنه ليس كياناً بالمعنى الجغرافي والتاريخي. إنه خلاصة توافق بين السياسات المصطرعة على أرض هذه المنطقة مع طموحات أهلها. في العام ١٩٨٢ كان هناك كسر لهذا الكيان السياسي وذلك ليس بقوة الاجتياح العسكري فقط، بل أساساً بقوة الاختراق لنسيجه الاجتماعي.

ومن بين النتائج السياسية التي نجمت عن هذا الاجتياح أن من وصل إلى سدة الرئاسة ليس شخصاً، بل مؤسسة سياسية من طبيعة محددة طائفياً، أي أنها فئوية بالضرورة. هذا لم يكن قبلاً. وهذا الطارىء المستجد غيّر طبيعة الحكم وطبيعة الحياة السياسية في لبنان. لقد استولت على الحكم، وعبر انقلاب فعلي أحدثه اجتياح العدو، قوة سياسية تمثل مع الأسف، فئة من طائفة محددة. هذه المؤسسة من طبيعة محددة تحالفت مع العدو الصهيوني واغتصبت السلطة واجتاحت الدولة بما هي نقطة توافق سياسية بين الفئات المختلفة، فالدولة في لبنان شرط وجود للكيان، إذ فيها وعبرها تتلاقى فتتوافق الطوائف فإذا ما زالت نقطة التوافق، عاد الشعب المزق طوائف ومذاهب وقبائل مقتتلة في ما بينها. وما حصل نتيجة لوصول الكتائب إلى السلطة هو ضرب وخرق لهذه المؤسسة الجامعة بين اللبنانيين، مات بشير وجاء أمين. ودخلت الكتائب إلى السلطة، فقام عملياً ما دعوناه وندعوه حتى الآن عهد الهيمنة، بمعنى أن القصة تجاوزت قضية الاصلاح ومطالب الاصلاح، ليضرب أسس قيام الكيان اللبناني ذاتها... فاغتصاب السلطة بقوة الاجتياح الاسرائيلي ترافق مع الأسف، باختراق فعلي للنسيج الاجتماعي في لبنان. ومع الأسف فإن هذا الاختراق السياسي للنسيج الاجتماعي اتخذ طابعاً فئوياً طائفياً ومن ثم مذهبياً، فأصبح كأنما إحدى الطوائف متحالفة مع اسرائيل ضد سائر الطوائف. وهذا ما حاولت اسرائيل أن تفعله وتغذيه مع هذه الطائفة أو تلك. ولأن الطائفة المارونية هي التي تجلس على قمة السلطة، وتمثل الرئاسات جميعاً بالتقليد والعرف، فلقد بدا وكأن الاختراق تجاوز النسيج الاجتماعي ليضرب علة وجود الدولة فيلغيها بما هي نقطة التلاقي والتوافق بين العائلات الروحية في لبنان. ومن المفجع أن ما أصاب السلطة نتيجة لاجتياح العدو، قد باركه العرب عبر قيادات البلدان العربية، فأيدوا بشير الجميل وغطوا تاريخه وزوروا منشأه واغتصابه للسلطة، ثم انهم أعطوا تأييداً أكبر وأوسع لأمين الجميل. إن الضربة الأساسية التي وجهت إلى الدولة اللبنانية هي التي حصلت في العام ١٩٨٢، إذ اختل نهائياً التوازن داخل لبنان الذي كان من الممكن أن يشكل أرضية حقيقية للتوافق السياسي والذي كان بإمكانه أن يستوعب مطالب الاصلاح.

ووصلنا في العام ١٩٨٨ فعلياً إلى عجز الدولة وتهاويها، بمعنى أننا نفتقد الآن الأداة الجامعة والرابطة بين اللبنانيين. والذي يحصل اليوم نتائج ليس إلّا. فلقد تعذر انتخاب رئيس جديد للجمهورية لأن الرئاسة قد سقطت يوم تم وصول الكتائبي بالإنقلاب، بقوة الدبابة الاسرائيلية، إليها. ولكننا كنا نغض الطرف على أمل أن ننتهي من مغتصبيها ونستبقيها. كنا

نعرف أنه كان يتم التمديد للمجلس النيابي وكنا نسكت عن اتخاذ أي موقف خوفاً من أن نفقد مؤسسة دستورية أخرى لا نملك أن نأتي ببديل لها، وكنا نعرف ونعي وضع الحكومة البائس، ولكننا كنا نريد حكومة حتى لا تزول الدولة وتضمحل نهائياً، لعلنا نجددها في المستقبل. والنقطة التي ذكرها أ. سابا، صحيحة تماماً، فحكومة الوحدة الوطنية، كما سموها، هي حكومة ممثلي مجتمع الحرب، وقد ساهم أطرافها أيضاً في تدمير ما تبقى من الدولة. أنشأوا دولهم الخاصة على هامش وعلى حساب الدولة أو ما تبقى منها. وهكذا أصبحنا أسرى هيمنة كبرى من بعدها مجموعة هيمنات أخرى صغيرة، وعملياً تفككت الدولة، لذلك عندما وصلنا إلى فترة الانتخاب وجدنا أنفسنا عاجزين عن اتمام الانتخاب. ولعل أخطر ما حصل على هامش سقوط الدولة أن مؤسسات العمل الشعبي ومنظماته قد تهاوت هي الأخرى. ومن الأمانة أن نعترف أنه لا توجد أحزاب حقيقية وقوى فاعلة ولا حتى نقابات صحيحة التمثيل لمطالب عمالها. والتجارب القاسية التي تعرض لها الاتحاد العمالي العام كانت فاضحة ومحزنة، فاضحة للقوى السياسية وفاضحة لمجمل التركيبة السياسية التي هم حماتها والمنتفعون بها، وفاضحة لمدى العجز عن مواجهة هذا السرطان الطائفي الذي استشرى وطال مقومات البلاد كلها وحولها إلى أرخبيل تتناثر أجزاؤه متباعدة، فاليوم تكاد تنعدم معالم الوحدة. أصبحت كل طائفة قائمة بذاتها، أمة تامة، مشبعة بإحساسها، إنها بعض شعب الله المختار، وكل منطقة قائمة بحد ذاتها، وكل مذهب قائم بذاته. وأصبحت هناك خنادق من الدم بين هؤلاء جميعاً. فعلياً لم يكن ممكناً تجاوز كل هذا في لحظة واحدة، أي بين آب/ اغسطس وأيلول/ سبتمبر. وفي رأيي أصبح هنالك خلل حقيقي في التوازن، لأننا ما زلنا تحت وطأة هزيمة عربية كاملة ولأننا لم نعدل بعد ميزان القوى بما يمكننا من انتخاب الرئيس ـ النقيض، والعهد النقيض للعهد الذي انتهى. بالطبع من الضروري أن نشير إلى ما تحقق من تعديل للميزان عام ١٩٨٢ بإسقاط اتفاق ١٧ أيار/ مايو وحالة النهوض الشعبي التي استمرت حوالى عام في لبنان، وكان من الممكن أن تعطي نتائج أعظم بكثير، والتي كان من بين ثمارها العظيمة المقاومة الوطنية في لبنان، لكن هذه الحالة، مع الأسف، ضربت ولجمت، ويمكن أن يكون من عناوين لجمها مؤتمر لوزان وحكومة الوحدة الوطنية التعيسة التي أتت من بعده طبعاً ناهيك بما يسمى انتفاضة ٦ شباط/ فبراير عام ١٩٨٤. المهم أننا وصلنا في صيف ١٩٨٨ دون أن يكون لدينا دولة ولا مؤسسات. كل مؤسسات الدولة متهالكة وممزقة فعلياً، وأيضاً مع الأسف كل المؤسسات الشعبية إذا أمكن تسميتها كذلك محطمة ومتصدعة، ... لهذا بات بوسع أي شخص، أي عابر سبيل أن يتحدث عن الرئاسة وأن يرشح أحداً ما أو يقترح أحداً. بدليل بعض الوقائع الكاريكاتورية التي يمكن أن نشير إليها سريعاً منها: لماذا لم يكن هناك مرشح آخر في ١٨ آب/ اغسطس، لماذا عجزت القوى المناهضة له عن تقديم مرشح آخر. في الماضي كنا نشهد صراعاً بين قوى وكتل سياسية تظهر وتتبارى وتتبارز قبل الانتخابات بشهور بحيث يكون واضحاً من هو المرشح الجدي أو المرشحون الجديون... وباستمرار كانت هناك قوى سياسية محلية، تخفي أو تغطي أو تشكل واجهة لقوى سياسية خارجية، وتتبلور نتائج المعركة الانتخابية وفق حركة صراع مألوفة، وتصل إلى اللحظة الحاسمة حيث ينجح الأقوى بين المرشحين. أي هنالك مجموعة قوى متحالفة تنجح ضمن قانون صراع سياسي مفهوم، إلّا في هذه المرحلة لأنه لم يكن هنالك صراع سياسي، بل نعيش حالة بطالة سياسية حقيقية، لأن الدولة شرط وجود للقوى السياسية في لبنان، وليست فرنسا مثلاً التي هي كيان خالد باق دائم وقوي راسخ، أقوى من الحكم فيها والحكومة. ثم إن مجتمعنا يفتقد الوحدة في غياب الدولة وميادينها، فليس عندنا مجتمع قوي ومتماسك وراسخ، لأن الدولة كانت هي التي تغطي عيوب المجتمع، زالت الدولة وتصدع المجتمع واليوم نحصد النتائج.

● **أ. جوزف مغيزل**: صحيح أن الاجتياح الاسرائيلي قد زلزل الوضع المتراكم منذ عام ١٩٤٣ وحتى الآن، وكانت قمته المعاهدة التي كادت تحصل في ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٣ بين لبنان واسرائيل. ولكن بعد فشل هذه المعاهدة دخلنا مرحلة جديدة لإعادة البناء كان مظهرها الأول تكليف الرئيس رشيد كرامي تأليف حكومة من جميع الفرقاء ثم السعي إلى إيجاد علاقة جديدة مع سوريا من خلال الزيارات المتتابعة التي قام بها رئيس الجمهورية أمين الجميل، والمفاوضات السياسية التي تجسدت فيما بعد باتفاق ثلاثي لم ينجح. كان من المفروض أن يستمر المنحى الجديد ويسير في التطور، للخروج من الاجتياح ومن نتائجه، ثم الدخول في مرحلة وفاق جديدة. لماذا لم يستمر التطور ويتم الخروج من الأزمة على يد أفراد يمثلون كل الاتجاهات وبحكومة ليس فيها أحد أقوى من أحد والتي كان من المفروض أن تصل إلى صيغ يتفق عليها الجميع وتتكلل برئيس جديد يخرجنا كلياً حتى من نطاق الأشخاص الذين جسدوا الماضي، لماذا لم يتم ذلك؟

○ **د. سامي عون**: أولاً، عندي ملاحظات عامة ثم أحاول الاجابة عن الأسئلة بشكل مباشر.

طبعاً فلبنان ليس دولة متجذرة تاريخياً، وهذا أمر نتشارك فيه تقريباً مع كل الكيانات السياسية العربية ما عدا مصر. وقد تكون مصر هي القطر الوحيد المتجذر في الوطن العربي. وهذه النقطة علينا أن نتأمل فيها بشكل عميق.

النقطة الثانية، أنه يجب الاعتراف بأن المشكلة اللبنانية الراهنة ما زالت تحمل بعض جوانب «المسألة الشرقية» التي تمحورت حول وعي الأقليات العربية ـ الاثنية لشخصيتها السياسية. فلبنان في النهاية هو مشروع سياسي تحمل فيه العقل السياسي الماروني تحديداً مهمة الصياغة والتجذر والبناء في البداية، ثم «تلبننت» الطوائف الباقية والتحقت بالمشروع السياسي. وهذا الفارق الزمني، أصبح أيضاً بعيد الأهمية خلال الحرب وعلينا أن نتأمل فيه. فاللبننة التي تحصل فيه، لم تصل إلى مستوى يستطيع فيها المجتمع اللبناني أن يتحصن ضد الخارج، إن كان اقليمياً عدواً أي اسرائيل، وإن كان صديقاً أي أقطار عربية أخرى، وإن كان في اختلاف مع أنظمة عربية. وعلينا هنا أن نميز بين نظام عربي وقطر عربي. فهناك أنظمة عربية لها مصالح، وهناك طغم حاكمة في بعض الأنظمة العربية لها مصالح غير عربية وغير مجمع عليها عربياً. وهذه أيضاً ناحية علينا أن نتأمل فيها. أما القول بأن الدولة اللبنانية بدأت بالانهيار عام الاختراق الاسرائيلي فأعتقد أنه تضخيم للدور الاسرائيلي. قد يكون من الأفضل القول إن الدولة اللبنانية التي كانت دائماً هشة، كانت دائماً وعلى امتداد التاريخ اللبناني في وضع تطغى فيه المزايدات من قبل الطوائف على الدولة وعلى منطق الدولة ومنطق المواطنية. وأعتقد أن العام الأنسب للقول إن الدولة اللبنانية كشفت عن ضعفها وعن عدم مناعتها وعن عدم قدرتها على المحافظة على السيادة هو عام ١٩٧٣. في هذا العام، الذي تلى أعواماً من الانحسار العربي، وتلى بخاصة بدء عملية تآمر بين الأنظمة العربية حول القضية الفلسطينية وبدءاً بمجازر عملية والوصول إلى الحكم، طبعاً كان لدى الفئات والأشخاص والأحزاب رؤية مخالفة لما تعاهد عليه العرب بالنسبة إلى الدفاع عن القضية الفلسطينية. وهنا، فإن النظام السياسي اللبناني، وعلى الرغم من أنه قد تكون لديه مناعة داخلية بفضل الليبرالية أو الديمقراطية، أعتقد أنه وكأي نظام آخر، بخاصة إذا كان هنالك الحد الأدنى من الديمقراطية، كان لا بد له من أن ينهار، وأن يتراجع، وأن ينثلم أمام هذا الفكاك في عرى التضامن العربي. وبخاصة أن الليبرالية اللبنانية لم تكن مجهزة لمقاومة هكذا زلزال في عملية التضامن العربي، وخصوصاً لتغير جيو ـ استراتيجي مهم وهو وجود حكم في سوريا قوي

ومتجذر، لديه رصيد قومي مهم لم نعهده خلال الفترة (١٩٤٨ ـ ١٩٧٥) في سوريا التي عرفت قلاقل واضطرابات وانقلابات عديدة. فهناك هدوء سياسي في سوريا، ونظام قوي ومتجذر، يضغطان باتجاه توازن استراتيجي مع اسرائيل، وباتجاه استعمال معين للورقة اللبنانية وبالتالي للورقة الفلسطينية وللورقة الأردنية أيضاً. وهذا يعني أن هناك نظاماً صاعداً وعنده رؤى وعنده مطامح وعنده اهتمامات وطموحات في الدائرة التي تحيط به.

هنالك أيضاً ملاحظة: من هم التقسيميون في لبنان؟ إنهم ليسوا حكراً على فئة. هناك مسلك تقسيمي عند بعض الفئات التي تدعي التوحيدية، وهناك أناس يتسترون وراء شعارات توحيدية ولكنهم في النهاية يسلكون مسلكاً تقسيمياً، وهم ممثلو مجتمع الحرب...

○ **أ. الياس سابا**: أودّ أن أبين أنني لم أقل إن ما حدث عام ١٩٨٢ كشف عن ضعف البنية اللبنانية، بل وانني قلت أنه حدث تغيير نوعي في كيفية الوصول إلى رئاسة الجمهورية، حيث لم يكن من الممكن قبل ذلك الوصول إلى سدة الحكم إلاّ ضمن صراع داخلي طائفي، أو كما تريد أن تسميه. كما أود أن أضيف أن انهيار الدولة على الصعيد الاقتصادي، لم يبدأ إلاّ بنتيجة عام ١٩٨٢.

○ **د. سامي عون**: ولكن كيف تفسر مثلاً هذه الجاذبية الكاريزمية التي حصلت بين يوم الانتخاب وفترة ما قبل التسلم لشخصية بشير الجميل.

○ **أ. الياس سابا**: لكونه شخص لديه «كاريزما» أمر لا ينفي بالضرورة أنه لولا الحرب الأهلية لما وصل بشير الجميل وأمين الجميل إلى رئاسة الجمهورية.

○ **د. سامي عون**: علينا أن ننتبه إلى نقطة وهي أن الشخص الذي وصل غيّر شعاره، يعني رفع شعار ١٠٤٥٢كلم^2، واعتقد أن الشعار التوحيدي كان سبباً أساسياً في اقصائه.

● **أ. جوزف مغيزل**: لماذا لم يتطور؟

○ **د. سامي عون**: علينا هنا أن نتخلى عن النمط الاتهامي وأن نرى الواقع كما هو. أعتقد أنه كان من الصعب البدء بمشروع اصلاحي في لبنان طالما أن الحدود النهائية لمن هم داخل لبنان ولجغرافية لبنان لم تتحدد وطالما أننا لا نعرف حتى الآن مصير المناطق الطرفية، مناطق الأطراف، ومصير هذه الأطراف، فإنه كان من الصعب ولوج عملية الاصلاح.

○ **أ. الياس سابا**: من قبل كنا نقول إننا لا نستطيع القيام بإصلاح قبل أن نعرف مصير الفلسطينيين في لبنان. الآن أصبحنا نقول لا نستطيع ولوج عملية الاصلاح قبل أن نعرف مصير المناطق الطرفية!

○ **د. سامي عون**: يعني هذا، التوافق مع شعار الرئيس فرنجية. لا اصلاح تحت ظل البندقية. يعني إلى حد ما، كان لا بد من أن يواجه العقل السياسي اللبناني مشكلة طارئة على ميثاق عام ١٩٤٣ القائم على توافق سني ـ ماروني، وهي بروز مشكلة المسألة الشيعية. أنا أعتقد أن العقل السياسي اللبناني بشكل عام، والعقل السياسي الماروني تحديداً، لم يحدد حتى الآن معاني حل مشكلة هذا التغير في التوازن الديمغرافي وليس لديه وضوح حولها. النقطة الثانية والمهمة أيضاً هي مشكلة الوضع الفلسطيني في لبنان، فالعقل السياسي اللبناني لا يملك حتى الآن

أي تصور واضح لهذه النقطة، وأعتقد أن الفراغ الحاصل الآن على صعيد رأس القمة قد يكون مناسبة للتفكير حالياً في هذه النقطة.

النقطة الثالثة المهمة: كيف نقفل الحدود مع اسرائيل؟ أعتقد أيضاً أن العقل السياسي اللبناني لم يجمع على أسلوب لاقفال هذه الحدود. أعتقد أن المشكلة هي: هل يجب أن يبدأ الاصلاح؟ بالأحرى لماذا فشل الاصلاح؟ أعتقد لأن هذه الأمور غير ناضجة. والطرف الاقليمي الأساسي في لبنان، يتحمل المسؤولية بشكل أو بآخر. بهذا المعنى هناك مطبات عديدة وهناك سوء ادارة لعملية الاصلاح. فمثلاً أذكر على سبيل المثال أسلوب المقاطعة. أعتقد أنه قد يكون الآن شبه اجماع، إذا لم أكن أتعدى على غيري، على أن أسلوب المقاطعة كان أسلوباً رديئاً في عملية تسيير السلطة. فكان المزج بين الشخص الموجود وكون هذا الموجود على رأس السلطة يعبر عن مصلحة الدولة العليا. كان هنالك مزج غير مقبول، وأعتقد أن هذا كان أهم نقطة أساسية. لقد كانت المقاطعة أسلوباً رديئاً وسيئاً في التعامل مع الدولة. وبشكل عام تقع المسؤولية طبعاً على اللبنانيين. ولكن أعتقد أن مسألة الاصلاح مسألة شائكة، فالمطالبون بالاصلاح حتى الآن لم ينضجوا مشروعاً معقلناً، بل المشاريع الاصلاحية يطغى عليها طابع مذهبي أو طابع تعددي أو طابع استفزازي. وكما أن المشروع الاصلاحي المعقلن الديمقراطي يفتقد حتى الآن القيادة التي تطرحه، يفتقد أيضاً الصياغة الصحيحة التي تفرضه على الواقع.

○ أ. **منح الصلح**: أقصد أن التجربة السياسية اللبنانية ليست أسوأ من أي تجربة أخرى ولا هي بالضرورة أحسن من أي تجربة، وهي إحدى التجارب العديدة الموجودة في الوطن العربي. ولعلنا نميل تحت وطأة الآلام التي يعانيها لبنان ألّا نرى إلّا مساوىء تجربتنا مع أن لهذه التجربة وجوهاً ايجابية مشرقة. وليس هناك حاجة إلى الاشارة إلى الايجابيات العديدة والانجازات العديدة التي خرجت بها التجربة السياسية اللبنانية لمصلحة الوطن العربي ككل. أقول هذا والنظام العربي مسؤول أيضاً عما يمر به لبنان الآن. النظام العربي لم يصطدم مع سيئات لبنان فقط بل اصطدم مع حسناته أيضاً. النظام العربي لم يرحم الليبرالية اللبنانية والانفتاح اللبناني والتطلع الحضاري اللبناني ولم يغفر له من جهة ثانية سيئاته. فالنظام العربي نقم على لبنان لأنه من جهة أيد القضية الفلسطينية أكثر مما يريد العرب أن يؤيدوها، ومن جهة ثانية اصطدم النظام العربي في لبنان الذي غالى (في بعض النواحي) في التعامل مع الأجنبي عكس عادة الأنظمة العربية. إذاً ليست سلبيات لبنان وحدها هي التي كانت تعرضه للأزمة وإنما أيضاً ايجابياته. وبالمناسبة أريد أن أقول إن لبنان كان وحتى بداية الحرب الحالية أكثر البلاد العربية تشبهاً بآمال ومطامح وأفكار النهضة العربية التي قامت في مطلع القرن العشرين. فمنذ مطلع العصر والعرب ينادون بالحرية، بالنظام الديمقراطي، بالانفتاح وبروح العصر، وهذه الأمور كلها انحسرت في أكثر من بقعة عربية وترسخت في الحياة اللبنانية. فلبنان كان يمثل عرباً موجودين في كل البلاد العربية وطرازاً من القيم موجوداً في كل أنحاء البلاد العربية أيضاً. لذلك أعتقد أنه لا يجب معاملته كمسؤول وحيد عما يصيبه وإنما يجب أن يشاركه بالمسؤولية أيضاً النظام العربي الذي كان يعامله بمحبة حيناً وبشيء من القسوة أحياناً. لقد تحمل لبنان بسبب ليبراليته من واجبات القضية الفلسطينية أكثر مما تحمل أي بلد عربي آخر. صحيح أن جنوده لم يطلقوا النار على اسرائيل بالكمية الكافية ولكن مثقفيه ومفكريه كانوا في الطليعة دائماً وكذلك طلائعه وأحزابه وصحفه ونواديه. إلّا أن مشكلة لبنان ـ كانت ولا تزال في رأيي ـ هي عدم بنائه دولة. فقد اهتم بأن يبني ديمقراطية وأهمل بناء الدولة. الديمقراطية ضرورية ومشرفة له، ولكنه لم يهتم ببناء

الدولة التي تحمي هذه الديمقراطية، حتى وصلنا إلى الوضع الحالي المؤسف والمؤلم للغاية، وهو أننا محكومون بحلف ميليشيات. نرفض أن نصدق أنه يتحارب، أنه يتكامل ويغذي بعضه بعضاً. نعيش حالياً في حالة «حلف» ربما من خلال العداء بين ميليشيات متشابهة في كل شيء، ولكنها تتكلم لغات مختلفة. فالاستمرار بالتعامل مع هذا الواقع كحقيقة تنطلي علينا هو كما لو أن هناك معركة بين ميليشيات متخاصمة فعلاً، وأن الخلاف بينها ينحصر في موضوع وطني أو مطلبي أو قومي، عندئذ لا نصل إلى نتيجة. ففي باب الحديث عن الوحدة الوطنية التي أكد عليها أ. معن بشور وأ. فرنجية، الجميع نقول إن أهم ما فيها هو أنها تعكس فهماً حقيقياً لهذه الحرب الدائرة. انها فهم موضوعي يجري الآن. الذي يجري الآن أطراف تتخاصم كي يغذي بعضها البعض. أما كلمة «شرقية» وكلمة «غربية» فأصبحت تعمي الأبصار أكثر مما تضيئها، لأن استمرار الكلام عن الشرقية بالشكل الذي نتحدث به الآن يسلم الشرقية أكثر وأكثر للمتطرفين، كما أن الكلام عن الغربية بالشكل الذي يتحدث به الآخرون يسلم الغربية أكثر فأكثر للمتطرفين. إن الحلف الحقيقي هو الحلف القائم بين التطرف والتقسيم. فكل متطرف في لبنان تقسيمي بنتائج عمله وكل تقسيمي يحتاج إلى التطرف. فالأزمة هي من صنع هؤلاء الذين يفتشون الآن عن طريقة لهدم فكرة الدولة ليقيموا في كل مكان دولاً مختلفة خاصة بهم. وهذا التقييم السياسي الوحدوي للوضع اللبناني لا يمكن تصور حل من دونه. علينا العمل له وبناؤه هذا من جهة، ومن جهة أخرى علينا احترام أمر آخر وهو الرباط القومي الذي يربط لبنان بالبلاد العربية وبخاصة سوريا التي لا يستطيع لبنان أن يواجه مشاكله إلّا بالتفاهم معها. وأخطر ما يحدث الآن هو تكاثر عدد الناس الذين ينفرون من فكرة التفاهم هذه. أما مسؤولية أمريكا فكبيرة في هذه الأزمة التي حصلت الآن، وهذه المسؤولية تتركز في الاستخفاف الذي أظهره الأمريكيون بالنظام اللبناني، صديق أمريكا، وبالمجتمع اللبناني والشعب اللبناني بأسره. فمن الغريب مثلاً أن القائم بأعمال السفارة الأمريكية «سمبسون»، الذي أجاد أ. سلمان في أكثر من مقال في التعليق على تصرفاته، قال صراحة في التلفزيون « طوال عمرها تطبخ انتخاباتكم في آخر لحظة». هذه العبارة تدل على أن الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولة إلى حد بعيد عن الفشل الذي حصل. لقد كانت تستطيع بالتعاون مع سوريا انجاح الانتخابات في لبنان ولكن استخفافها الذي يحمل درجة كبيرة من العنصرية كان من أسباب الأزمة اللبنانية. وأعتقد أن الجو الذي سبق موعد الانتخابات الرئاسية كان جيداً على العموم وكان يسمح بأن تكون الانتخابات محطة ايجابية في تاريخ البلد. فخلال الأربعة أعوام السابقة من تاريخ لبنان، لوحظ أن دور اسرائيل في المعادلة السياسية اللبنانية كان قد ضمر إلى حد الزوال، وأن اللهجة العدائية للعرب قد خفت إلى حد غير مألوف في لبنان. كان هناك جو مذهل، بخاصة في البيئة المسيحية، متحضر لأن يستقبل بإيجابية اتفاقاً ناجحاً أقله حصول الانتخابات. ولكن لم يحصل من قبل بعض اللبنانيين ومن قبل المهتمين عامة بالموضوع اللبناني تقرير صحيح للموقف وللفرصة المتاحة فخسر لبنان وخسر الأصدقاء والأشقاء فرصة ذهبية، لأن فشل هذا الاتفاق قد يأخذ شكل نكسة يعود منها الأثر الاسرائيلي ويدخل الاسرائيليون مجدداً أو يحاولون الدخول في صلب المعادلة اللبنانية. وأكرر فأقول إن هذا الذي أقوله عن تحسن الوضع اللبناني عامة من حيث النظرة إلى اسرائيل ليس هو ملاحظتي فقط بل هو ملاحظة المسؤولين العرب أنفسهم ولا سيما الذين باشروا بأنفسهم الموضوع اللبناني. فهؤلاء كانوا يسجلون دائماً أثناء الحديث عن لبنان أنه في الأربعة أعوام الأخيرة حصل تراجع واضح بالنسبة إلى دور اسرائيل في المعادلة السياسية.

● أ. **جوزف مغيزل**: تفضل أ. معن بشور.

○ **أ. معن بشور**: إضافة إلى الموضوع المطروح هذا، وهو الموضوع الرئيسي، أعتبر أن الاختراق الاسرائيلي الحقيقي كان في تفجير الحرب الأهلية نفسها والتي هي نجاح حقيقي للمشروع الصهيوني الاستعماري، كما أن الاستراتيجية الاسرائيلية الثابتة كانت تقوم على تأجيج هذه الحرب وإدامتها عبر إغراء الجميع، (سواء أكانوا لبنانيين أم عرباً)، بخوض غمارها خلال هذه الفترة أو تلك وعبر استمرائهم اللعب بنارها وتكوين المصالح من حولها وبالوقوع أسرى الخطاب التناحري الذي أفرزته. أقول هذا الكلام لأصل إلى أن غزو عام ١٩٨٢ جاء لتثبيت هذه الاستراتيجية ولإعطائها منحاً جديداً، وكما قال أ. سابا عبر ايصال ممثل رئيسي من ممثلي قوى الحرب الأهلية إلى رئاسة الجمهورية، ثم بدعوة باقي ممثلي الحرب إلى تقاسم الحكم.

وأقول أيضاً إنني أظن أنه في معالجة هذا الموضوع، أي دور اسرائيل، أهملنا ما أشار إليه أ. منح الصلح، فأشدد على ضرورة التوقف عند ظاهرة مهمة وهي أنه بعد عام ١٩٨٢، أي في ذروة ما سمي بالنظر الاسرائيلي العسكري والسياسي، كان هناك بداية انكسار في شعبية فكرة التعاون مع اسرائيل على المستوى المسيحي، وأعتقد أن بشير الجميل نفسه، وموقفنا معروف منه قبل وأثناء انتخابات الرئاسة، اضطر إلى الاختلاف مع بيغن في الاجتماع الشهير في نهاريا قبل مصرعه بأيام، وهو خلاف يعطي فكرة على أن قابلية المجتمع اللبناني عموماً للارتباط باسرائيل هي قابلية مستحيلة، وأن بعض المسيحيين الذين راهنوا على امكانية مساعدة اسرائيل لهم اكتشفوا بعد عام ١٩٨٢ أن اسرائيل كانت تستخدمهم لخدمة مشروعها ولم تكن على الاطلاق في وارد خدمة مصالحهم.

وهذه النقطة أعتقد أننا لم نستفد منها كما يجب بعد عام ١٩٨٤ وسبب ذلك على ما أظن أننا بعد إسقاط اتفاق ١٧ أيار/ مايو لم نعتبر أنفسنا قد دخلنا مرحلة جديدة بل استمر تصرفنا يقوم على منطق الحرب الأهلية الذي هو في الجوهر والجذور منطق اسرائيلي... كما أن الحرب كونت لنفسها مجتمعها الخاص ومصالحها واقتصادها وطبقتها ونشأ ما يسمى بنظام الحرب الأهلية، الذي اعتقد أن القوى الوحدوية الآن في كل المناطق اللبنانية مطالبة بالتصدي له بالجرأة نفسها التي تم بها التصدي للنظام القديم عبر مقاومة اسرائيل كما يجري في الجنوب (لأن إضعاف اسرائيل يؤدي بالضرورة إلى اضعاف مناخ الحرب الأهلية ويجبرها على الانكفاء)، وعبر مقاومة النزعات التقسيمية، التي بحسب اعتقادي تبدأ بمقاومة كل واحد منا التقسيم ضمن منطقته أو ضمن الفئة أو الجماعة التي ينتمي إليها قبل أن يقاومه في المنطقة الأخرى أو لدى الجماعة الأخرى... نقاومه كفكرة، وكمنطق، وكخط. وأعتقد أن بهذا النوع من المقاومة تتأسس حركة وحدة الشعب وحينها نكتشف أن مقاومة الاحتلال تتلاقى بشكل طبيعي وتلقائي مع مقاومة التقسيم وبهذا نسقط الالتباس الذي يستغله الكثير من القوى المحلية والقوى العربية والدولية لنفض اليد من التعامل مع المسألة اللبنانية ولأخذ مواقف غير مفهومة في دعم حالة تقسيمية هنا أو هناك تحت شعار أن الحرب اللبنانية غير واضحة. فإنهاء الحرب الأهلية هو المقاومة الحقيقية وعلينا أن نتذكر أنه حين نجح النظام العربي في وقف الحرب اللبنانية لفترة من الوقت فإن الثغرة التي نفذت منها اسرائيل لتجديد الحرب كانت البقعة الجنوبية التي توقف النظام العربي عن مد مشروعه السلامي إليها، أعني بها منطقة الشريط الحدودي التي أطلت منها الحرب الأهلية. وليس صدفة على الاطلاق أن يعلن سعد حداد دولة انفصالية في أقصى الجنوب وفي اليوم نفسه تجري عملية تفجير لشكل آخر من أشكال الحرب الأهلية في أقصى الشمال أي في إهدن عبر اغتيال النائب المرحوم طوني سليمان فرنجية وزوجته وابنته وعدد من رفاقه. هذا التناغم بين قاعدتي المشروع

الاسرائيلي، الاحتلال في الجنوب والحرب الأهلية في الداخل، هو ما يجب أن يركز عليه البحث وتتركز عليه مقاومة الحالة التقسيمية.

● **أ. جوزف مغيزل**: دخلنا الآن بالوجه الايجابي الذي ننتظره من هذا اللقاء وينتظره القارىء. كيف نخرج من المأزق؟ ومن أين نبدأ؟ ننتظر الاجابة بشكل مفصل عن كيف نستعيد الوحدة، نستعيد النظام الديمقراطي، كيف نستعيد الحرية وكيف نحافظ على الليبرالية الاقتصادية ونقويها، وكيف نحافظ على الوحدة؟ كيف نحل مشاكلنا مع البلدان العربية ولاسيما مع سوريا ونعطيها حجمها ومقاييسها الصحيحة؟ كيف نحدد موقفنا من اسرائيل، كيف نحدد موقفنا من القضية الفلسطينية ومن الفلسطينيين؟ وكيف نحل مشكلة توزيع السلطة ثم كيف نعي كما ينبغي قضيتي الاصلاح الاجتماعي وبناء الدولة؟ كيف صورنا تماماً المشاكل وحددنا ما هي الأمور التي افتقدناها فيها والتي يجب أن نعود ونفكر فيها؟ ونعود للسؤال: لماذا لم نواصل سيرنا ولماذا ابتدأنا ووقفنا؟

○ **أ. سمير فرنجية**: أتصور أن السؤال الأساسي هو: ما هي امكانات توحيد البلاد؟ لأنني لا أعتقد أن الاتفاق على طبيعة النظام السياسي أو على طبيعة النظام الاقتصادي هو مدخل أو شرط لإعادة توحيد البلد. إنني أريد التركيز على نقطتين أعتبرهما مهمتين:

النقطة الأولى، تكلم عنها أ. معن بشور، وهي مسألة القوى التوحيدية. فما هو المأزق الذي تعاني منه هذه القوى أو ما هي المشاكل التي تواجهها.

إن مشروع تقسيم لبنان هو في أساسه مشروع اسرائيلي تتم مواجهته بشكل مجتزأ. ففي الجنوب، هناك مقاومة وطنية ضد الاحتلال تمكنت من احراز نتائج ملموسة في قتالها ضد المحتل. أما في الداخل، فليس هناك من مقاومة للمشروع الاسرائيلي لأن الأولوية لم تعط لمسألة الوحدة الداخلية بل لمسائل أخرى لا علاقة لها بقضية الوحدة. نحن نتكلم عن خطر التقسيم ولكن التقسيم حاصل بدليل الحدود القائمة بين المنطقة الغربية والمنطقة الشرقية وفي الجنوب وفي الجبل وفي الشمال.

إن تحقيق الوحدة الداخلية لا يتم فقط عبر التصدي لقوى الحرب بل يجب وضع برنامج توحيدي هدفه الأساسي ضرب وحدة الطوائف وإعادة فرز الناس على أسس سياسية. إنني لا أوافق د. عون قوله بأن مشكلة ميثاق عام ١٩٤٣ تكمن في أنه كان هناك اتفاق بين الطائفة المارونية والطائفة السنية ولم يشمل الطائفة الشيعية. إن الكلام عن الطوائف كلام غير دقيق. فالطوائف أشكال مجردة. فلا الطائفة المارونية اجتمعت وقررت أن تتحالف مع الطائفة السنية ولا العكس بطبيعة الحال. إن ما جرى في عام ١٩٤٣ هو اتفاق بين بعض القيادات المارونية وبعض القيادات السنية عارضه قياديون موارنة وسنة. ليس هناك في العمل السياسي من اتفاق بين الطوائف. فوحدة الطائفة لا تتم إلّا على حساب العمل السياسي لأنها تلغي الدولة. إن العمل السياسي في لبنان هو في أساسه «تواطؤ» بين زعماء من طوائف مختلفة عن طوائفهم بالذات. فتجربة عام ١٩٤٣ معبرة في هذا المجال. كان هناك تواطؤ قائم بين بشارة الخوري ورياض الصلح لمصلحة الدولة وضد المصالح الضيقة للطائفة المارونية والطائفة السنية. ونحن مع هذا التواطؤ. لقد تحدث أ. منح الصلح عن تواطؤ الميليشيات مع بعضها. فهي تقول شيئاً وتفعل شيئاً آخر. تتحارب في العلن وتتقاسم في الخفاء الأرض والشعب والمصالح. إنه تواطؤ أيضاً ولكن على حساب الدولة.

إن التوحيديين في لبنان يضيعون وقتهم وجهودهم حين يحاولون البحث عن قواسم مشتركة بين الطوائف. فالطوائف كالقبائل لا تتفق إلّا على عدم الاعتداء على بعضها ولا يمكن تأسيس مشروع مشترك فيما بينها. ولدينا تجربة حكومة الوحدة الوطنية التي شكلت عام ١٩٨٤ والتي ضمت ممثلين عن الطوائف المتصارعة. فكل ما استطاعت ان تفعله هذه الحكومة هو ان تنقل الانقسام الحاصل على الأرض إلى داخل مؤسسات الدولة التي تقاسمتها فيما بينها. لقد نجحوا في «قبلنة» الدولة بدلاً من «دولنة» القبائل - الطوائف.

أما النقطة الثانية التي أريد بحثها فتتعلق بالخطوات الواجب اتخاذها لتحويل الأطراف التوحيدية إلى قوة فاعلة. إن هذه الأطراف هي اليوم في حالة احباط وتفكك. فهي تحتاج إلى «عصبية» توحيدية لتواجه «عصبية» التقسيميين. وهذه العصبية لا تؤسسها المشاريع الاصلاحية التي تعرض بين الحين والآخر. إنها تتحدد في اعادة النظر بماهية لبنان وباستعادة دوره الرائد في الوطن العربي. إن توسيع الأفق هو شرط أساسي للخروج من دوامة الطوائف والقبائل. وفي هذا المجال يبدو دور سوريا بالغ الأهمية ذلك أن التيار التوحيدي لا يمكنه أن ينمو ويتطور في غياب الدعم العربي له. وهذا الدور لا يزال ناقصاً. وقد تكون من أولى المهمات الملقاة على عاتق التوحيديين في لبنان أن يجعلوا من سوريا قوة داعمة لهم.

○ أ. **الياس سابا**: إنهم يريدون أن يحاكموا أمين الجميل، فدخلوا وزراء معه. أول أمر طلب منه هو اغلاق مرفأ الحوض الخامس، وكانت النتيجة فتح مرفأ الجيّة والأوزاعي. فبدلاً من تسليم الحوض الخامس، فتح مرفأ الجيّة والأوزاعي. نريد توحيد الجيش، فجاءت اجتماعات بكفيا لتقسمه إلى طوائف، وأخذ كل فريق قسماً منه.

○ أ. **طلال سلمان**: هذا ما أود أن أصل إليه وهو اغتصاب السلطة من طرف فاعل، وهيمنة فئوية. أنا أعتقد أن هذا هو الذي أعطى الطوائف مبرراً لاغتصاب حصتها في السلطة. فبرأيي أنه بعد اسقاط اتفاق ١٧ أيار/ مايو كان يجب أن يستقيل رئيس الجمهورية. فليس من المعقول أن تسقط السياسة ويبقى الرمز. ولكن بسبب وجود عناصر طائفية مختلفة داخل الحكم لا تريد الوفاق ولأنه أصبح لها دور داخل اللعبة، سحب من التداول الشعبي إسقاط أمين الجميل. إننا لا نتكلم عن شخص اسمه أمين الجميل وإنما عن مؤسسة فئوية وطائفية محددة دخلت إلى الحكم عام ١٩٨٢. إن بيار الجميل كان وزيراً في عدة مراحل من الحكم اللبناني ولكنه لم يكن يمثل التيار الكتائبي كوزير. إنني لا أقبل أن ينظر إلى الأشخاص الذين اشتركوا في الحرب الأهلية كأبطال.

○ أ. **منح الصلح**: إن الحرب الأهلية غيرت الكتائب وغيرت المستجدات في المجتمع المسيحي.

○ أ. **طلال سلمان**: أعطت الحرب الفرصة لوجود كتائب في كل الطوائف. وانتقلت هذه الظاهرة إلى جميع المذاهب، السنة والدروز والشيعة والموارنة. حتى أنها غيرت الكتائب أنفسهم واستشرى المرض ولم نعد نقدر على معالجته. فأصبح سرطان لا يقدر أحد أن يقاومه، أصبح أقوى حزب في البلد (ليس كحزب)، لا بل ان كل طائفة أصبح لديها كتائب. ولهذا حصل تحالف بين الكتائب... و ... وتحالف بين الكتائب وجميع الطوائف. كلهم كتائب بالمنطق التقييمي والمنحى التقسيمي ذاته.

○ د. **سامي عون**: كيف نستطيع الخروج من هذا؟

○ أ. **معن بشور**: أعتقد بأنه يجب أن نقوم بدراسة لهذا الموضوع. فلقد حدث في المنطقة الشرقية، وحتى في حزب الكتائب، مستجدات وظواهر يجب دراستها. فباعتقادي انه يجب أن نفهم ماذا يحصل في كل منطقة من تطورات بعمق وبعلمية وبتجرد... والا نكتفي بما نراه على السطح...

● أ. **جوزف مغيزل**: اليوم توجد قوة سياسية مسيطرة واحدة، هي القوات اللبنانية.

○ أ. **طلال سلمان**: بالنسبة إليّ ما زالت القوات هي الكتائب وأمين الجميل هو الكتائب.

● أ. **جوزف مغيزل**: هنالك قوة مسيطرة بالتحالف مع قيادة الجيش. إن هذا الواقع اليوم هو جزء من الأزمة. كيف يمكن أن نخرج من الأزمة وأن ننتخب رئيساً للجمهورية. هل يمكن أن نتخطى هذا المأزق الذي إذا استمر لن نخرج منه إلى حل سياسي توحيدي هل يمكن ذلك وكيف؟

○ أ. **الياس سابا**: أنا أقول في هذا الموضوع أن الارتكاز على القوى غير اللبنانية غير كافٍ. قد تكون هناك طريقة التعاطي وقد لا يكون انتخاب رئيس للجمهورية اليوم ملحاً عندهم كما هو ملح عندنا. فالأمر عندنا ملح للغاية. لأن كل ما تكلمنا عنه ليس له معنى إذا ما ظل هناك فراغ في السلطة، ونشأ عنه تكريس لتقسيم البلد. فالمفروض أن تكون المبادرة لبنانية والذي تفضل به أ. سمير فرنجية، هو أن القوى التوحيدية هي المجتمع الفعلي والسلمي في البلد كله. وهذه القوى التوحيدية تشكل الغالبية العظمى، ومصلحة غالبية اللبنانيين ما زالت في توحيد البلد وبقائه موحداً، وفي إبقاء النظام الموحد والعلاقة المتينة. الصعوبة هي أنه يوجد واقع مفروض علينا بسبب انهيار مؤسساته الشرعية. والواقع هو أنه توجد قوى لا مصلحة لها بالتوحيد وبالتالي تلاقي المواطنين أصبح أصعب وأصعب. فقبل أن نقول انه يجب أن يتكاتفوا بمشروع سياسي موحد، يجب أن نفتش عن المرجعيات الموجودة في القوى التوحيدية، المرجعيات في الشرقية مثلاً البطريركية، وفي الغربية رئيس الوزراء. علينا أن نفتش عن المرجعيات التي سوف يدور حولها المشروع التوحيدي. إن المشروع في حاجة كحد أدنى إلى هذه المرجعيات وبعدها نستطيع أن نبدأ المسعى مع السوري أولاً والأمريكي ثانياً.

○ د. **سامي عون**: أنا أتفهم بعض مقتضيات التفكير الصحافي الذي في بعض الأحيان يستعمل مصطلحات ومنطقاً في التحليل. ولكن تعميم كلمة كتائب وعدم وضعها في سياق الحركة الايديولوجية داخل الحكم السياسي الذي أنتجه المسيحيون اللبنانيون وتعميم صفات تقبيحية عليها بالمطلق، أعتقد أن هذا مجاف للواقع بشكل أساسي. فايديولوجية ما يسمى بحزب الكتائب ليست واحدة ولا يمكن أن تحصر في خانة واحدة. فهناك تيارات داخل الحزب ومنبر متعدد.

● أ. **جوزف مغيزل**: ما هي شروط الحل؟

○ د. **سامي عون**: السؤال الأول، هل أن لبنان ما زال حاجة؟ لمن؟ هل أن الأطراف الاقليمية في حاجة فعلاً إلى اعادة تعويم الدولة اللبنانية، الدولة المركزية القادرة؟ وبأي ثمن يراد تعويم الدولة اللبنانية عربياً، واسرائيلياً وحتى داخلياً عبر النخب الثقافية؟ لقد فهمت ما يريد أ. فرنجية، وأنا متأكد بأن هذه النخب - وما أقصده هو بعض النخب بعد عام ١٩٤٣، طبعاً نخب سياسية عند الموارنة وعند السنة - لم تكن أكثرية أو أقلية. وكان يوجد أيضاً عراب وهو العراب الانكليزي ضمن مشروع آخر مضاد موجود. إذاً فالسؤال بأي ثمن يراد اعادة الوحدة اللبنانية.

أنا أتصور ان الثمن داخلي لتعويم الدولة اللبنانية وغلبة المجتمع المدني وقوى السلام، القوى الشعبية والقوى المثقفة، قوى الحرية والقوى التي تمثل قيم النهضة العربية في لبنان، الثمن هو اعادة لبنان فسحة حرية. ومن الطبيعي أن تتعقلن أكثر هذه الحرية، أن تصبح حرية ديمقراطية انمائية، وأن تمتد إلى كل المناطق وأن تسعى إلى تأمين الحاجات الأساسية للمناطق وللمجتمعات المقهورة وإلى ما هنالك. الوحدة اللبنانية إذاً هي حاجة لهؤلاء. أما بالنسبة إلى الأطراف الاقليمية، فهناك غموض وهناك واقع مرعب هو واقع الارتهان والتبعية. هذا الواقع الارتهاني يفقد الارادة اللبنانية فاعليتها، كما يفقدها نقطة أساسية هي التوقف على حدٍ أدنى في الوقت المناسب. ونلاحظ أن لدى النخب السياسية كلام متشابه، ولكن هذا الكلام المتشابه لا يلتقي في الوقت المناسب عند الجميع. حتى أن سمير جعجع لديه كلام، مثلاً لا للتقسيم ولا لإلغاء أي طائفة في لبنان، لا لتقسيم لبنان ولا للهيمنة الخارجية. لكن هذا الكلام لا يقال في الوقت المناسب مع كلام آخر يقوله زعيم آخر من الراديكاليين الجذريين الموجودين في بقية المناطق. المطلوب هنا هو بالفعل صياغة رؤية توحيدية. والمشروع التوحيدي هو مشروع مطلوب لم يغير عناوينه بشكل أساسي بل هو مشروع براغماتي من دون ايديولوجيات مثلى. داخلياً ديمقراطية من دون قيد أو شرط ولكن، ديمقراطية مفتوحة، حرية اعلامية، حرية جامعية،حرية صحافية، حرية اقتصادية وملكية... الخ. أما خارجياً فهو توافق اقليمي ـ دولي على اغلاق الملف اللبناني، هذا ومن شروطه، ولو كانت عملية صعبة، اقفال الحدود مع اسرائيل. ما هو الثمن، هذه نقطة يجب أن نواجهها بالتحديد ولم يعد مسموحاً استنزاف الجنوب من قبل أحد. علينا أن نتفق على هذه النقطة. أما من الناحية السورية فلا أعتقد أنه يوجد اشكال. فبإمكان لبنان أن يحصل على شرعية خارج الحدود ولا أعتقد أن العروبة تجسدت في أي نظام عربي يسمح لنفسه بمجادلة النظام السياسي. إن هذه النقطة مهمة. ومن ناحية ذاتية أريد أن أنبه لوجود واقع اجتماعي حول المجتمع المدني، فهنالك مواطنية لبنانية وقواسم مشتركة بين اللبنانيين وهناك شخصية لبنانية تتبلور. ولكن الواقع الذي علينا أيضاً أن نجابهه، وبعقلية منفتحة وعلمية، هو واقع التعددية، هذا على الصعيد الاجتماعي. فتركيب أي نظام سياسي على هذه التعددية له محاذيره. وعلينا أن نقتنع أن هذه الواقعية التعددية لا يبنى عليها أي نظام سياسي. بهذا المعنى بأي اتجاه يجب أن نتجاوز ميثاق عام ١٩٤٣؟ هل نتجاوزه نحو دولة مركزية علمانية، وهذا الأمر له محاذيره واعتراضاته وفيتواته من العديد من النخب السياسية في كل المناطق وفي كل الطوائف. هل نتجاوزه نحو فدرالية مع أن الكلمة مشبوهة وملوثة. ولكن هناك كما نعلم فدرالية على القاعدة الشخصية، وليس على القاعدة الجغرافية، موجودة ومعمول بها في لبنان منذ عام ١٩٢٠، على الأقل، عدا النظام الملي العثماني وإلى ما هنالك. إذاً فكيف نجابه هذه الفدرالية الواقعية والموجودة في تركيبة المجتمعات والطوائف في لبنان. بهذا المعنى أعتقد أنه حتى الآن يوجد قصور في التفكير السياسي، في بناء نظام سياسي يلحظ هذه الأمور. أي وحدة بأي ثمن. الوحدة الموجودة داخل معظم المجتمعات العربية لها سبب: البطش والاستبداد. فهناك مشكلة أن وحدة بعض المجتمعات العربية قامت على أساس دولة استبدادية اكراهية. فثمن الحرية كان تفتيتاً متزايداً وهشاشة في وضع المجتمع اللبناني في الشرق الأوسط. فهل آن أوان توبة لبنانية عامة. أعتقد أنه من الصعب الكلام على وجود توبة، فهنالك حالة من الوعي حول عبثية التذابح. يوجد وعي عام على أن هذا التذابح أصبح عبثاً ولكن لم يأتِ حتى الآن من يبرر هذا الوعي بعبثية التذابح ويطرحه في مشروع سياسي. للأسف سوء ادارة انتقال السلطة من وإلى رئيس جمهورية آخر، وإحداث فراغ دستوري فوّتا علينا فرصة. ولكن هناك مرجعيات أخرى مثلاً البطريركية وبعض من المراكز الدينية كدار الافتاء مثلاً وما هنالك من

مقامات دينية، ولكن أعتقد أن تغييب دور الجيش كأداة توحيدية نقص. ولا يمكن أن يتم أي مشروع من دون الجيش وبغض النظر عن الأشخاص. وأعتقد شخصياً أن التعبئة الايديولوجية داخل مؤسسة الجيش اللبناني هي تعبئة لبنانية، تعبئة توحيدية، فيها انحرافات وانتكاسات الآن، وهذا أمر يناقش، ولكن بشكل أساسي ومبدئي، الجيش اللبناني موجود بحالة تعبئة فكرية عامة وايديولوجية سياسية توحيدية لبنانية.

وإذا كان لا بد من الدخول في بعض شروط الواقع الجيوسياسي فانا أتصور انه من دون حل واضح في الضفة الغربية ودون تغير الرؤية الاسرائيلية المتعلقة بأوضاع المنطقة العربية والانتقال من مأزق كامب ديفيد إلى حالة أخرى أو تجاوز وضع مأزق كامب ديفيد، وعدم تبلور دور أساسي لسوريا في المنطقة، أعتقد أن افتقاد هذين الشرطين سيؤخر لمدة طويلة عملية وجود حل في لبنان. هنالك الآن وعلى الرغم من حالة الانقسام، مجال للإفادة من سقوط ١٧ أيار/ مايو، وسقوط الاتفاق الثلاثي، وسقوط اتفاق القاهرة، لبلورة مشروع لبناني اصلاحي يحرر الدولة اللبنانية من حالة الشرذمة الداخلية والكوندوفيوم الاقليمي والاستهتار الدولي. وإذا كان بمقدورنا أن نقول انه يوجد تضخيم للدور الاسرائيلي الآن فهذا التضخيم يحاول أن يموه الدور العربي الموجود.

● أ. **جوزف مغيزل**: إذا أردنا أن ندخل في هذا الموضوع علينا أن نفترض أن هناك دوراً عربياً يمكن التعامل معه وهذا غير موجود. توجد بلدان عربية تحاول ضرب بعضها البعض سياسياً. ويوجد مشهد صراع عربي معروف ويتمثل بمساعدات عسكرية واعلامية من جهة وغياب عربي من جهة أخرى.

وهذا الموضوع يدخلنا في حقل واسع نتركه للقاء آخر □